

Good Story No. 7/2017

## WMI bridges understanding with Ma'an communities to facilitate debt collection campaign

Supporting Water Authority of Jordan (WAJ) and Ma'an Water Directorate (MWD), USAID/Water Management Initiative (WMI) conducted a situational analysis in Ma'an to bridge any information gaps over settling water bills.

Many citizens within Ma'an and its surrounding areas are not familiar with the Amiri Law, which is the state's right to collect taxes, fees, fines, debts and any other dues realized for the national treasury. With some areas not receiving a water bill since 2011, citizens did not adopt a behavior of paying their dues. In other areas, water consumption is estimated instead of resorting to accurate meters' readings.



These issues have prompted WMI to conduct a situational analysis in collaboration with MWD to learn more about the conditions and propose solutions to tackle challenges.

On the first day, WMI visited Alhusayneh, the first stop the team made within the Governorate of Ma'an, holding a focus group with a variety of community representatives, including women, to learn about their water supply situation in addition to educating them about settling their water bills and the enforcement of the Amiri Law. The meeting was efficient as it opened a transparent and new channel of communication with citizens, paving the way for understanding and support of future interventions and debt collection campaigns.

The second day, WMI met with officials from Alshoubk and Petra areas as well as Athrouh. The meeting was fruitful as parties agreed to certain mechanisms to enhance debt collection, reconcile pending dues, and overcome challenges related to previous water meter readings as MWD will be replacing old meters with new ones to enhance its operations on the ground.

As result of WMI's support, citizens and MWD officials are now more aware of Amiri Law and are more inclined to cooperate with future campaigns aimed at enhancing accumulative debt collection.

Good Story No. 7/2017

## مشروع "مبادرة لرفع كفاءة قطاع المياه" يمد جسور التواصل في محافظة معان لتيسير حملة تحصيل الديون

في إطار دعم مساعي سلطة المياه وإدارة مياه معان، قام مشروع "مبادرة لرفع كفاءة قطاع المياه" بتنفيذ دراسة في محافظة معان تهدف إلى جسر أي فجوة معرفية حول تسديد فواتير المياه المترتبة على مواطني المحافظة.



العديد من مواطني محافظة معان والمناطق المحيطة يحتاجون إلى معرفة اشمل حول ماهية قانون الأموال الأميرية والمعني بحق الدولة في تحصيل أية ضرائب ورسوم ومستحقات ومخالفات وديون وغيرها مما استحق للخرينة العامة، كما يوجد مناطق في المحافظة لم تصلها فاتورة مياه منذ عام 2011 مما أثر سلبا على سلوك المواطنين في تسديد فواتير المياه المستحقة عليهم، وهناك

مناطق يتم فيها تقدير استهلاك المياه بدلا من الاعتماد على قراءة العدادات الدقيقة.

لقد حفزت هذه القضايا مشروع "مبادرة لرفع كفاءة قطاع المياه" بتنفيذ دراسة ميدانية بالتعاون مع إدارة مياه معان لمعرفة الظروف المحيطة واقتراح الحلول العملية لتجاوزها. وجاءت منطقة الحسينية كأولى المحطات التي تم زيارتها ضمن جولة فريق مشروع "مبادرة لرفع كفاءة قطاع المياه" في محافظة معان حيث تم عقد حلقات نقاشية مع ممثلين من المجتمع المحلي شمل حضور مجموعة من السيدات. وألقى اللقاء الضوء على مجموعة من القضايا كوضع التزويد المائي في المنطقة وضرورة قيام المواطنين بتسديد فواتير المياه المترتبة عليهم إلى جانب توضيح استحقاقات قانون الأموال الأميرية. وقد أثمر اللقاء عن نتائج إيجابية حيث ساهم في خلق قناة تواصل جديدة تعزز مبدأ الشفافية في التحوار بين المواطنين والسلطات الرسمية مما يمهد لتحقيق أكبر درجات التعاون في انجاح مبادرات مستقبلية كحملات تحصيل الديون.

وقام الفريق أيضاً بلقاء مجموعة من المسؤولين في مناطق الشوبك والبترا وأدرك حيث نجح اللقاء في إجماع الاطراف على الآليات المطلوبة لتحسين تحصيل الديون وتسوية المستحقات العالقة وتجاوز التحديات المتعلقة بالقراءات غير الدقيقة لبعض عدادات المياه حيث تنوي إدارة مياه معان استبدال العديد من العدادات القديمة بأخرى جديدة لتحسين عملياتها التشغيلية.

كنتيجة لدعم مشروع "مبادرة لرفع كفاءة قطاع المياه" أصبح المواطنون والمسؤولون في إدارة مياه معان على حد سواء أكثر علما بقانون الأموال الأميرية وأكثر رغبة في التعاون سويا لتحسين حملات تحصيل الديون المترتبة.